منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية

العدد الخاص رقم : 36

د. سعيد الويداني

دكتور في الحقوق ومحام بهيأة المحامين بفاس

المسؤولية الإدارية لمرفق الأمن

DAR AL AFAK

تقديم:

د.يونس الشامخي

أستاذ باحث

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة القاضي عياض - مراكش

طبعة 2024م

الفهرس

لائحة الرموز 5

تقديم 7

مقدمة 9

الباب الأول: أسس وأركان المسؤولية الإدارية لمرفق الأمن 31

الفصل الأول: أسس وأركان المسؤولية الإدارية بناء على الخطأ لمرفق الأمن 34

المبحث الأول: البحث عن التوازن من خلال أساس الخطأ 35

المطلب الأول: ماهية الخطأ الأمني 35

الفقرة الأولى: مفهوم الخطأ الأمني 35

أولا) الخطأ الأمني هو مساس بمبدأ الشرعية 35

ثانيا) الخطأ الأمني هو مساس بالحقوق والحريات الأساسية 41

ثالثا) الخطأ الأمني اضطراب في النظام العام 52

الفقرة الثانية : إشكالية نطاق الخطأ الموجب لمسؤولية مرفق الأمن 55

أولا) الخطأ الأمني أثناء مزاولة نشاط الشرطة الإدارية 55

ثانيا) الخطأ الأمني أثناء مزاولة نشاط الشرطة القضائية 69

ثالثا) إشكالية مسؤولية مرفق الأمن أثناء مباشرة مهام الشرطة القضائية بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية في إطار الأخطاء القضائية 85

المطلب الثاني: سلطات القاضي الإداري في تطوير أحكام الخطأ الأمني 89

الفقرة الأولى: توسيع الخطأ المرفقي لإدارة الأمن 89

أولا) موقف الفقه والقضاء الإداريين المغربيين من إشكالية التمييز بين الخطأ الشخصي لرجل الأمن والخطأ المرفقي لإدارة الأمن 89

ثانيا) موقف القضاء المغربي والفرنسي من إشكالية الجمع بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي في مسؤولية مرفق الأمن 95

ثالثا) إضفاء صفة الخطأ المرفقي عن أفعال تعتبر شخصية 101

الفقرة الثانية: الكشف عن الخطأ الأمني من خلال رقابة المشروعية والملاءمة 107

أولا). كشف الخطأ من خلال الرقابة على الملاءمة 107

ثانيا) كشف الخطأ من خلال رقابة المشروعية 113

الفقرة الثالثة : تضييق نطاق الخطأ الجسيم لتحقيق التوافق بين الحرية والنظام العام 120

أولا) مرفق الأمن وظروف أداء مهامه 120

ثانيا) مرفق الأمن وقيمة الحرية المعتدى عليها 124

المبحث الثاني: البحث عن التوازن من خلال ركني الضرر والعلاقة السببية 126

المطلب الأول: الضرر في المسؤولية الإدارية لمرفق الأمن 126

الفقرة الأولى: خصوصية الضرر 126

أولا) ماهية الضرر 127

ثانيا) شروط الضرر القابل للتعويض 129

ثالثا) الضرر بين الخطأ الجسيم والخطأ البسيط 132

رابعا) سلطة المحكمة في تقدير الضرر 133

الفقرة الثانية: أنواع الضرر القابل للتعويض 136

أولا) الضرر اللاحق بالأشخاص 136

ثانيا) الضرر اللاحق بالممتلكات 139

ثالثا) الضرر اللاحق بأمن وسيادة الدولة 142
رابعا) التعويض عن الضرر المعنوي 145
الفقرة الثالثة: اشكالية إثبات الضرر 149
أولا) عبء إثبات الضرر أثناء قيام الخطأ 150
ثانيا) استشكال عبء الإثبات في حال قرينة الخطأ أو الفعل المجهول 153
المطلب الثاني: ركن العلاقة السببية في المسؤولية الإدارية لمرفق الأمن 158
الفقرة الأولى: دور القاضي الإداري في تحديد العلاقة السببية في مسؤولية مرفق الأمن 159
أولا) تبني القضاء الإداري لنظرية تعدد الأسباب خلافا للفصل 77 من ق ل ع 159
ثانيا) توسع القاضي الإداري في إعمال السبب المباشر طبقا للفصل 77 من ق ل ع 162
ثالثا) إشكالية العلاقة السببية أثناء الخطأ المجهول أو تعدد مصادر الضرر 163
الفقرة الثانية: تعامل القاضي الإداري مع حالات انتفاء العلاقة السببية في مسؤولية مرفق الأمن 169
أولا) تضييق القاضي الإداري لنطاق القوة القاهرة 169
ثانيا) تكريس مسؤولية مرفق الأمن في حالة خطأ الغير 172
ثالثا) انعدام مسؤولية مرفق الأمن في حالة خطأ المضرور 175
خلاصة الفصل الأول 177
الفصل الثاني: إشكالية التوازن عند انعدام الخطأ 179
المبحث الأول: الأسس النظرية للمسؤولية الإدارية بدون خطأ لمرفق الأمن 181

DAR AL AFAK

المطلب الأول: الأسس التقليدية للمسؤولية الإدارية بدون خطأ لمرفق الأمن 182

الفقرة الأولى: الطابع المحدود لنظرية المساواة أمام الأعباء العامة في إطار المسؤولية الإدارية لمرفق الأمن بدون خطأ 182

أولا) بعض تطبيقات مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة في مسؤولية مرفق الأمن 183

ثانيا) إشكالات تطور مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة كمبرر لمسؤولية مرفق الأمن 186

الفقرة الثانية: مدى فعالية نظرية المخاطر في حماية المتضرر من نشاطات وأعمال مرفق الأمن 188

أولا) موقف الفقه من نظرية المخاطر كأساس لبناء مسؤولية مرفق الأمن 189

ثانيا) تردد القضاء الإداري المغربي في الاستناد على المخاطر كأساس لمسؤولية مرفق الأمن 196

المطلب الثاني: دور مبدأ التضامن الوطني كأساس حديث لمسؤولية مرفق الأمن بدون خطأ في إحداث التوازن 201

الفقرة الأولى: أساس التضامن الوطني 202

أولا) الأساس الاجتماعي كمبرر لمساءلة مرفق الأمن في إطار التضامن الوطني 203

ثانيا) الأساس القانوني كمبرر لمساءلة مرفق الأمن في إطار التضامن الوطني 205

الفقرة الثانية : تبني التشريع للتضامن الوطني كأساس للتعويض عن بعض أعمال ونشاطات مرفق الأمن 207

DAR AL AFAK
COPY

أولا) تبني التشريع الفرنسي للتضامن الوطني كأساس لمسؤولية مرفق الأمن 207

ثانيا) محدودية المشرع المغربي في الأخذ بنظرية التضامن الوطني كأساس لمسؤولية مرفق الأمن 212

المبحث الثاني: الحالات التطبيقية للمسؤولية الإدارية لمرفق الأمن بدون خطأ ... 222

المطلب الأول : الحالات الواردة في النصوص التشريعية 223

الفقرة الأولى: الأضرار الحاصلة لموظفي مرفق الأمن والمتعاونين معهم ... 223

أولا) الحماية القانونية لرجال الأمن 223

ثانيا) الأضرار الحاصلة للمتعاونين مع مرفق الأمن 235

الفقرة الثانية : المسؤولية الناتجة عن الحوادث الطارئة المخلة بالأمن العام 242

أولا) مسؤولية الدولة عن عنف الملاعب الرياضية 242

ثانيا) اتجاه القضاء الإداري في مسؤولية الدولة عن الأعمال الإرهابية 253

ثالثا) مسؤولية الدولة عن الأضرار الناتجة عن ممارسة الحريات العامة .. 262

المطلب الثاني : الحالات الواردة في الاجتهاد القضائي 291

الفقرة الأولى: التعويض عن الأضرار الناجمة عن استعمال القوة 291

أولا) سلطة رجل الأمن في استعمال القوة 291

ثانيا) مسؤولية رجل الأمن في حالة تجاوز حدود القانون في سلطة استعمال القوة 296

الفقرة الثانية : المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن مخاطر استعمال السلاح 304

DAR AL AFAK
COPY

أولا) حالات وقيود استعمال السلاح الوظيفي لرجل الأمن 304
ثانيا) طبيعة مسؤولية الدولة عن مخاطر استعمال السلاح 308
ثالثا) تطور مسؤولية الدولة عن مخاطر استعمال السلاح 312
الفقرة الثالثة: المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن استعمال الأشياء والآليات الخطرة 314
أولا) المسؤولية عن أضرار المتفجرات والألغام 314
ثانيا) أية حماية من طرف القاضي الإداري لضحايا حوادث سيارات مرفق الأمن 316
ثالثا) المسؤولية عن الأضرار في حال تسخير الناقلات 318
الفقرة الرابعة: المسؤولية عن عدم تنفيذ الأحكام القضائية 320
أولا) مسؤولية مرفق الأمن عن عدم المساعدة في تنفيذ الأحكام بالقوة 320
ثانيا) مسؤولية مرفق الأمن كجهة معنية بتنفيذ الأحكام القضائية 324
خلاصة الفصل الثاني 328
خلاصة الباب الأول 329
الباب الثاني: آثار المسؤولية الإدارية لمرفق الأمن 331
الفصل الأول : آثار المسؤولية الإدارية لمرفق الأمن بين الحق والتعويض 335
المبحث الأول: مدى تكريس القاضي الإداري للحق 335
المطلب الأول: مدى تكريس القاضي الإداري لممارسة الحق 335
الفقرة الأولى : العوائق الإجرائية 336

أولا) عجز دعوى المسؤولية في تعزيز الحق بسبب حظر توجيه الأوامر للإدارة..... 336

ثانيا) محدودية دعوى الإلغاء في تعزيز ممارسة الحق:..... 341

ثالثا) ضرورة تفعيل قضاء استعجالي حقيقي يعزز ممارسة الحق..... 344

الفقرة الثانية : العوائق الموضوعية 348

أولا) تناقض مفهوم المصلحة العامة بين نظر المواطن والدولة..... 348

ثانيا) اشكالية تأثر القاضي الإداري بالطابع السياسي للنظام العام..... 352

ثالثا) إشكالية تغليب الهاجس الأمني في قانون المسطرة الجنائية..... 363

المطلب الثاني: القاضي الإداري ضامن للحق المقترن بالإخلال بالنظام العام..... 367

الفقرة الأولى : اختصاص المحاكم الإدارية في حماية الحق الناتج عن الاخلال بالنظام العام في الأحداث الأليمة..... 368

أولا) توسع القاضي الإداري في حماية الحق المقترن بالإخلال بالنظام العام 368

ثانيا) تطوير حماية المتضرر من أعمال ونشاطات مرفق الأمن..... 370

ثالثا) إشكالية قضاء الملاءمة أو التناسب وحماية الحق..... 372

الفقرة الثانية : اختصاص القاضي الجنائي في حماية الحق..... 379

أولا) تدخل القاضي الجنائي في حماية الحق بسبب الاضطراب الاجتماعي..... 379

ثانيا) محدودية القاضي الجنائي في جبر الضرر الناتج عن انفلات أمني..... 383

المبحث الثاني: التعويض في إطار مسؤولية مرفق الأمن..... 385

المطلب الأول : التعويض عن الخطأ الشخصي 386
الفقرة الأولى : إشكالية تحمل رجل الأمن عبء التعويض ومخاطره 386
أولا) الوسائل القانونية لمواجهة حالة العسر 387
ثانيا) ضرورة تأمين مسؤولية رجال الأمن كحل ناجع لمواجهة حالة العسر 390
الفقرة الثانية : إشكالية تحمل الدولة عبء التعويض بين الخطأ الشخصي الخارج عن الوظيفة والخطأ الشخصي في إطار الوظيفة 393
أولا) المسؤولية عن الخطأ الشخصي المرتبط بأعمال الوظيفة 393
ثانيا) المسؤولية عن الخطأ الشخصي الخارج عن الوظيفة 403
المطلب الثاني : التعويض عن الخطأ المرفقي للأمن 412
الفقرة الأولى : حالة تحميل المسؤولية الكاملة للدولة في أداء التعويض 412
أولا) شروط مسؤولية الدولة عن أخطاء مرفق الأمن 412
ثانيا) أساس مسؤولية الدولة عن أخطاء مرفق الأمن 419
الفقرة الثانية : حالة توزيع المسؤولية بين الدولة ورجل الأمن المخطئ 425
أولا) دور القاضي الإداري في تقدير المشاركة بين موظف الأمن وإدارة الأمن 425
ثانيا) القاضي الإداري يهتم بدرجة خطورة الأخطاء الظاهرة للإدارة والموظف 429
الفقرة الثالثة : آثار توزيع المسؤولية 432
أولا) العلاقة بين المتبوع والتابع 432
ثانيا) العلاقة بين المتبوع والمضرور 435

خلاصة الفصل الأول 437

الفصل الثاني: التوازن من خلال الحد من النظريات المؤثرة في مسؤولية مرفق الأمن 439

المبحث الأول : دور النظام العام في المسؤولية الإدارية لمرفق الأمن 439

المطلب الأول: فكرة النظام العام ومسؤولية مرفق الأمن 440

الفقرة الأولى : إشكالية فكرة النظام العام 440

أولا) غموض النظام العام 441

ثانيا) متغيرات النظام العام 446

الفقرة الثانية: تأثير النظام العام على مسؤولية مرفق الأمن 449

أولا) فكرة النظام العام كمصدر قانوني يحول دون تبرير مسؤولية مرفق الأمن أو حصانة مرفق الأمن 449

ثانيا) فكرة النظام العام وتخفيف مسؤولية مرفق الأمن 452

ثالثا) فكرة النظام العام وتغيير أساس مسؤولية مرفق الأمن 457

المطلب الثاني : دور رقابة القضاء الإداري في الحد من تأثير النظام العام على مسؤولية مرفق الأمن 458

الفقرة الأولى : مسؤولية مرفق الأمن عند حياده عن تحقيق الصالح العام 459

أولا) المسؤولية عن أعمال مرفق الأمن في حالة تحقيق أهداف بعيدة عن الصالح العام 459

ثانيا) المسؤولية عن أعمال مرفق الأمن أثناء تحقيق أغراض المصلحة العامة غير حماية النظام العام 470

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية : مسؤولية مرفق الأمن عن مدى وجود تهديد أو اخلال للنظام العام..... 477

أولا) قيام المسؤولية على أساس انعدام الوجود المادي للوقائع المبررة لتدخل مرفق الأمن..... 478

ثانيا) مدى قيام المسؤولية على ضرورة قرارات مرفق الأمن 490

المبحث الثاني : تأثر مسؤولية مرفق الأمن بنظريات أخرى..... 495

المطلب الأول : مسؤولية مرفق الأمن بين نظرية أعمال السيادة والظروف الاستثنائية 496

الفقرة الأولى : إشكالية مسؤولية مرفق الأمن أمام نظرية أعمال السيادة..... 496

أولا) مدى اعتبار نشاطات مرفق الأمن من أعمال السيادة 497

ثانيا) موقف العمل القضائي حول نزع السيادة عن أعمال مرفق الأمن..... 501

الفقرة الثانية : تأثر المسؤولية الإدارية لمرفق الأمن بالظروف الاستثنائية..... 510

أولا) إشكالية توسع صلاحيات مرفق الأمن في ظل الظروف الاستثنائية..... 510

ثانيا) ضمانات تعويض الأفراد وعدم التعسف في الظروف الاستثنائية..... 518

المطلب الثاني : تأثر المسؤولية الإدارية لمرفق الأمن بنظرية السلطة التقديرية 552

الفقرة الأولى : السلطة التقديرية ومبدأ المساءلة..... 553

DAR AL AFAK
COPY

أولا) إشكالية التعارض بين السلطة التقديرية لمرفق الأمن ومبدأ المسؤولية 553

ثانيا) إشكالية المساءلة بين السلطة التقديرية ومبدأ الشرعية 559

الفقرة الثانية : مدى مسؤولية رجل الأمن أثناء استعمال سلطته التقديرية 568

أولا) التمييز بين أداء الواجب المهني والسلطة التقديرية 568

ثانيا) حدود المساءلة أثناء استعمال موظف الأمن لسلطته التقديرية في أداء الواجب 570

خلاصة الفصل الثاني 577

خلاصة الباب الثاني 579

خاتمة عامة 581

لائحة المراجع 585

DAR AL AFAK
COPY

صدر في هذه السلسلة:









DAR AL AFAK
COPY

مطبعة الأمنية - الرباط - 2024



150,00 د